

## الفصل الرابع

### قيم الزواج والنوع

مقدمة :

لنصب اهتمامنا - في هذا الصدد - علي تبين العلاقة بين العولمة "الرأسمالية" وبعض القيم الاجتماعية ذات الخصوصية في مجتمعنا المصري ، كتلك المتعلقة بحرية العلاقات بين الجنسين، والزواج (بأنماطه المختلفة) ، ومكانة المرأة ، والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات. تلك القيم التي تتبع خصوصيتها من كونها تمثل أحد أهم نطاقات الصراع بين تراث تقليدي متوارث من ناحية، وتيارات مركبة وافدة - بفعل عملية العولمة - تتطوي علي مستويات اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية من ناحية أخرى.

ورغم أن التساؤل بشأن تلك القيم الاجتماعية بالذات هو من تراث التطور الاجتماعي الثقافي للمجتمع المصري طوال عقود زمنية سابقة، إلا أن إعادة طرح التساؤل بشأنها علي هذه الشرائح الطبقية المعولمة "البازغة" يكتسب أهمية كبرى في ذاته ، علي اعتبار أن "الفرض النظري" قد ينحاز - مبدئياً - الي ترجيح ان تكون هذه الشرائح "المعولمة" قد حسمت أمرها بشأن هذا التساؤل كأن تقبني بشكل صريح وواضح قيماً اجتماعية تؤيد التحرر في العلاقات بين الجنسين ، ولا تتر في الزواج الصيغة المثلي لعلاقة المرأة بالرجل ، كما وأنها تتشد المساواة التامة بينهما... الخ ... وذلك علي اعتبار اندراجها ضمن بنية طبقية معولمة "متعدية الجنسية" ، بأكثر من كونها منتمة الي بيئة مجتمعية يغلب عليها التقليدية والقيم المحافظة، قيم المجتمع المصري بشكل عام.

الا أن الفرض النظري لأبد وان يختبر امبيريقياً لنتبين مدى صدقه واقعياً. ومن ثم - وبالترتيب عليه - كان تساؤلنا بشأن هذه القيم الاجتماعية ، وتبلورت استجابات المبحوثين بشأنه علي النحو التالي:

### (١) القيم الحاكمة للعلاقات بين الجنسين :

انقسم المبحوثين إزاء التساؤل حول القيم التي يتبنونها للعلاقات بين الجنسين الي أقسام ثلاثة رئيسية :

- الأول : محافظ (٤١,٦%)

- الثاني : متحرر (٣٣,٣%)

- الثالث : معتدل (٢٥%)

ونعني بالمحافظ - في هذا الصدد - من يتبنى قيماً اجتماعية رافضة لهذه العلاقات، سواء علي المستوي الشخصي أو المستوي الاجتماعي بشكل عام.

أما المتحرر ، فعلي العكس ، حيث يتبنى قيماً تسمح بها علي المستويين الشخصي والاجتماعي.

في حين نعني بالمعتدل من يتبنى قيماً تسمح بحرية العلاقات بين الجنسين علي المستوى الاجتماعي العام ، دون أن يستتبع ذلك - بالضرورة - أن يكون هو ذاته مشاركاً فيها.

وقد تبلورت تبريرات كل فريق لاختياره القيمي علي النحو التالي:

(١) يركز المتبنون للقيم المحافظة علي عدة جوانب أبرزها :

(أ) أهمية مراعاة الدين وأوامره ونواهيه في هذا الصدد بالدرجة الاولى .

(ب) كذلك هناك أهمية لمراعاة عاداتنا وتقاليدينا الاجتماعية.

(ج) بالإضافة إلى ذلك، يرى هذا الفريق أن في تحرير الجسد جنسياً اطلاق لشهوات حيوانية ، وإن الاستمرار في هذه العلاقات بهذه الطريقة

يجعل الانسان متبلد المشاعر والاحاسيس ، لا يبحث عن الحب ، بل الجنس فقط ، وهو ما يفقده انسانيته.

(٢) علي الجانب الآخر ، يركز المتبنون للقيم الاجتماعية المتحررة علي :  
 ( أ ) انها علاقات يفرضها إيقاع الحياة السريع الذي لم يعد يحفل كثيراً بقيم الحب "الرومانسي" - كما كان في السابق - بأكثر من الاعجاب القائم علي التجانب الشخصي والجسدي *the physical attraction* ، المؤقت بطبيعته ، ويلبي احتياجات عاجلة للشخصين.

(ب) إن العلاقات بين الجنسين .شأن خاص (الخصوصية)، وهي تتعلق بحرية الانسان الشخصية (جسداً وعقلاً ونفساً) ويعد تحرير العلاقات من أوليات الصحة النفسية للإنسان.

(ج) الانسان حر طالما أنه لا يتسبب في الاضرار بأحد ، وانه لو تضرر أحد من غير نوي الشأن - وهما هنا الشريكان - فلا أهمية لذلك علي الاطلاق.

- ويقرر البعض في هذا الصدد: " ادخل في علاقات سريعة بنظام المواعدة "Dating" ، سواء في مصر أو في الخارج عندما أسافر. ولا أجد مشكلة في ذلك علي الاطلاق. مع مراعاة الشروط الصحية اللازمة والمعروفة علي أية حال"

(٣) أما المعتدلون فيعبرون عن قدر عال من تفهم ظروف الآخرين ، وأنهم قد يكونون في علاقة تشبعهم جسداً ونفساً . فهذه العلاقات مسئولية الشركاء فيها، طالما أنهم ناضجين ولا يخدع أحداً منهم الآخر، أو يعرضه للاستغلال.

وإجمالاً ، نجد أن النسبة الغالبة (٥٨%) تتحاز الي قيم التحرر والاعتدال ، في مقابل نسبة أقل ، ولكنها مقنرة (٤١%) عبرت عن المحافظة من منطلقات دينية ، واجتماعية ، وشخصية. ورغم أن النظرة الأولى الي هذه الاختيارات القيمية تجعل البعض يقرر بأن الفريق الغالب من

المبوحثين يعد أكثر انساقاً مع القيم والنزعات التي تشيعها الرأسمالية الكوكبية ، كالفردية ، والتحرر الجنسي ، والمادية ، والحسية ، والوقتية ... الخ ، والتي قد تنعت بالسلبية ، فإن هذه الاختيارات القيمة تتطوي - من ناحية أخرى - علي قدر من الايجابية فيما يتعلق بتأكيدهما علي الحرية والتسامح ، والقبول ، والمسئولية ... الخ

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المدقق يجد أن الفريق الذي يعبر عن القيم المحافظة لم يبتعد كثيراً عن بعض الاتجاهات والنزعات العالمية الصاعدة في بعض مجتمعات الغرب - خاصة الولايات المتحدة - والمترافقة مع صعود اليمين المتطرف بأفكاره وقيمه الاجتماعية المحافظة النابعة من الأصولية المسيحية التي تقف موقفاً مضاداً إزاء التحرر الجنسي ، والاجهاض علي وجه التحديد. ومن ثم ، فإننا نعتقد أن لبعض النزعات التقليدية والمحافظة في مجتمعاتنا المحلية امتدادات ذات طبيعة متعدية للحدود ، رغم اختلاف الثقافات ، والسياقات الاجتماعية ، والمنطلقات التبريرية للسلوك.

لا نقول بأن العولمة هي التي خلقت ، أو أوجدت القيم المحافظة في مجتمعنا - ولدي هذه الفئات تحديداً - فهي قيم محلية نابعة من تراث وتقاليد دينية واجتماعية ، وكل ما قامت به العولمة - في هذا الصدد - هو أنها حفزتها وأعدت بعثها في مقابل قيم أخرى مناقضة ، في ظل حالة من الاستقطاب الاجتماعي / الثقافي يشهده المجتمع ليس بين طبقاته فقط ، وإنما داخل نطاق كل فئة ، وشريحة ، وجماعة طبقية.

### (ب) قيم المبوحثين إزاء نظم الزواج:

التساؤل بشأن مواقف المبوحثين القيمة إزاء نظم الزواج وأنماطه ، هو تساؤل يتعلق بنظام اجتماعي تقليدي متوارث تاريخياً ، ينظم العلاقة بين الرجل والمرأة - بشكل أساسي - ويمنحها المشروعية الاجتماعية بمفهومها الموسع. وهو نظام ينطوي علي مجموعة مترابطة من القيم التي تتعلق

بالأسرة، والأبناء ، والمشاركة ، والالتزام ، والمسئولية ، والاستقرار... الخ.

هذا النظام يتعرض منذ عقود زمنية عديدة سابقة ، وفي المجتمعات الغربية تحديداً - مركز العولمة الرأسمالية - الي قدر من التهديد والمراجعة لأسسه ومقوماته ، والتي تصل الي حد رفضه والتمرد عليه كلية . سواء من جانب الرجل أو المرأة ، علي اعتبار أنه لم يعد نظاماً ملائماً للعصر الراهن، نظراً لغلبة قيم اجتماعية تنزع نحو الفردية ، والتحرر ، والوقتية ، وعدم الرغبة في الدخول في علاقة منظمة - مؤسسية - تترتب عليها مسؤوليات والتزامات عديدة ، سواء في حال استمرارها ، أو حتي في حالة الرغبة في انهائها.

وبالترتيب عليه ، كان من المهم التعرف علي مواقف مبحوثينا القيمية إزاء هذا النظام ، علي اعتبار كونهم يشكلون جزءاً من بنية طبقية معولمة من ناحية ، ومنتمون بدرجات ومستويات متباينة الي بنية مجتمعية محلية من ناحية أخرى . لنتبين نوعية اختياراتهم وتفضيلاتهم في هذا الشأن ، ومدى التأثير والتأثر بين الداخل والخارج إزاء مسألة تتمتع بقدر كبير من الأهمية والحيوية.

- وقبل ان نشرع في عرض ومناقشة قيم المبحوثين إزاء نظام الزواج وأنماطه ، يجدر أن نلقي بعض الضوء علي حالتهم الاجتماعية من واقع بياناتهم الأساسية.

الحالة الاجتماعية للمبحوثين	
أعزب	٥١%
متزوج	٣٣%
مطلق	١٦%

- رغم ان الفئات العمرية للمبحوثين تقع بين ٣٠ عاماً و ٤١ عاماً ، وهي المرحلة العمرية التي ينظر اليها علي انها الأكثر ملائمة للزواج ، لاعتبارات تتعلق بالإستقرار المهني ، والنضج الشخصي ، فإن نسبة مرتفعة تتعدي (نصف ) عينتنا تقع في فئة أعزب ، في حين أن المتزوجين لا يتعدون نسبة (الثالث) ، وهي النسبة التي قد تتعدل قليلاً إذا انضم لها فئة من سبق له الزواج وفشل - لأسباب متعددة - في استكمالها ، ليكونا معاً - المتزوجون والمطلقون - نسبة تصل الي (٤٩%) من المبحوثين.

- ومن حيث النوع ، تتركز لدي الاناث النسبة الاكبر (٦٠%) من فئة أعزب ومطلق ، في حين أن نسبة هذه الفئة لدي الذكور (٤٠%) فقط. وهو ما قد يرجع الي أن المرأة - بشكل عام - وحال انشغالها بمستقبلها المهني ، ورغبتها في التقدم المستمر في مجال عملها ، قد لا تلتق بالآ كثيراً إلى مسألة الأزواج وتكوين الأسرة ، وتزداد شروط الارتباط بها صعوبة مع كل تقدم تحرزه في مسيرتها العملية . وهو الأمر الذي نلاحظه بوضوح لدي فئة الاناث في عينتنا ، حيث مجالات العمل الحديثة ، والدينامية ، والتي يغلب علي أجوائها التنافس والصراع من أجل الترقى ، فضلاً عن مخاوف الاستغناء، والتي تحل مع كل اقتراب من نهاية مدة العقد السنوي الذي قد يجدد أولاً يجدد .

- هنا وقد يكون من المهم أن نذكر - في هذا الصدد - أن معظم أفراد عينتنا لديهم القدرات المادية التي تؤهلهم للزواج ، إلا أن نسبة كبيرة منهم ( أكثر من ٧٠% منهم) قد اعربت عن عدم الرغبة في التعجل في الاختيار للزواج ، حيث أن مجال علاقاتهم الاجتماعية هو مجال واسع النطاق الي الحد الذي يجعلهم يقيمون العديد من الاشخاص الذين يلتقونهم بصورة شبه

يومية (حسب تعبير بعضهم) ، حتي أنه قد تصدق عليهم مقولة ( ألفن توفلر في كتابه صدمة المستقبل) إنهم يعانون صعوبات فائض الاختيار.

- ورغم توافر الظروف المادية لدى هذه الشريحة ، بالقياس الي غيرها من شرائح المجتمع الأخرى ، والتي قد تؤهلهم لإتمام مشروع الزواج ، إلا أن نسبة مرتفعة من العينة ( فئة الذكور) وتقدر بحوالي (الثلاثين) قد أوضحت مدى الصعوبات التي قد يواجهونها حال إقدامهم علي مشروع الزواج ، حيث التكاليف المادية الباهظة لدي هذه الشريحة بالذات - باعتبارها تمثل شريحة عليا من الطبقة الوسطي المصرية . والمتعلقة بمطالب الأسر من ناحية ، وتطلعات الفتيات من ناحية أخرى ( الشبكة - الشقة - الجهاز - حفل الزفاف ... ) .

وقد ذكر بعضهم في هذا الصدد " إن البدايات دائماً ما تسودها قيم اجتماعية مشجعة وإيجابية ، ولكن عند الإقدام الفعلي علي الزواج تبدو القيم المادية سافرة ، حتي ليشعر الشخص بأنه بصدد إتمام صفقة تجارية " .

### ١- الموقف القيمي من نظام الزواج:

توجهنا بتساؤل مباشر الي المبحوثين يستجلي مواقفهم القيمية إزاء نظام الزواج ومدى ضرورته وأهميته بالنسبة اليهم.

وقد جاءت الاستجابات دون مفاجآت تذكر . حيث أفاد (ثلثي) العينة بضرورة نظام الزواج وأهميته ، في حين قرر (الثالث) الباقي بأنه غير ضروري، خاصة في صيغته التقليدية.

### - ولنعرض فيما يلي لتلك الاستجابات بقدر من التفصيل:

أ - بالنسبة لمن أقرروا بضرورة نظام الزواج ، وأنه ما يزال يتمتع بأهمية في مجتمعنا ، فقد ساقوا في هذا السبيل العديد من الأسباب والمبررات أهمها:

١- "أنه الصيغة المقبولة اجتماعياً لعلاقة الرجل بالمرأة في مجتمعنا رغم كافة التحولات التي حدثت ، أو قد تحدث عالمياً".

- ٢- "أنه عامل مهم للغاية من أجل الاستقرار الاجتماعي".
- ٣- "لو أهمل الزواج كنظام اجتماعي لظهرت في المجتمع العديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية".
- ٤- "هو نظام ضروري بشرط توافر خصائص معينة في الشريك كاحترام، والمسئولية، والصدق".
- ٥- "هو ضروري من أجل المشاركة الوجدانية والعاطفية، فضلاً عن الجنسية، من خلال صيغة مقبولة اجتماعياً ودينياً".

ب- هذا، وإذا كانت مبررات الدفاع عن نظام الزواج معلومة نسبياً، علي اعتبار أنها نابعة من جوهر النسق القيمي الاجتماعي التقليدي، فإننا في حاجة للتوقف أمام المبررات التي ارتأت في الزواج نظاماً غير ضروري، ويحتاج الي إعادة نظر وتقييم.

وفي هذا الصدد بالإمكان استعراض تلك المبررات في نقاط محددة علي النحو التالي :

١- هناك من اعتبره نظاماً غير ضروري علي اعتبار أن هناك العديد من البدائل الأكثر ملائمة، والتي تحقق الإشباع الجنسي والعاطفي غير المرتبط بمسئوليات من شأنها إعاقة حركة الطرفين (الشريكين)، وحرية التعامل فيما بينهما، فلا يضطرا الي المسايرة المصلحية التي قد يفرضها عليهما الزواج.

٢- هذا فضلاً عن مزية أخري تتعلق بأن الانسان يمر في حياته بمراحل عديدة من التغير، والنضج، وتباين المزاج الشخصي، وهو ما يقتضي أن يكون لكل مرحلة من تلك المراحل الشريك الملائم لها.

٣- كذلك هناك من اعتبره غير ضروري لأنه ليس كالتعليم والعمل مثلاً، فكما يقرر بعضهم: "استطيع الحياة دون زواج، إلا أنني لا أتخيل ما سيكون عليه الحال إذا لم أكن متعلماً، والأكثر أهمية إذا لم أكن

أعمل عملاً أتكسب منه من ناحية ، وأحقق فيه ذاتي من ناحية أخرى".

٤- كذلك اعتبره آخرون غير ضروري ، إلا أن للمجتمع "التقليدي" الذي نعيش فيه رأي آخر ، حيث الحديث عن الشخص غير المتزوج ، سواء أكان رجلاً أم امرأة كشخص غير مكتمل اجتماعياً . كما قد تثار حوله الشكوك والأقاويل .

فضلاً عن ذلك ، هناك التراث السائد حول العنوسة ، ومدى الحرج الذي قد يلاقه الشخص غير المتزوج ، والذي يمر ببدايات مرحلة تجاوز سن الزواج - خاصة المرأة - وقيل أن يستقر في سن ، أو مرحلة عمرية ، يجتاز خلالها "تسبياً" المرحلة الأولى - الأكثر صعوبة - من العنوسة ، في ظل سيطرة القيم التقليدية علي مجتمعنا المصري.

٥- إضافة لما سبق ، هناك من المبحوثات من عبر عن رؤية مهمة للغاية تعبر عن قيم أكثر تحرراً وتقدمية ، حيث أفادت بعضهن : " إنه نظام غير ضروري ، فالمرأة ، أصبحت أكثر استقلالاً ومسئولية ، فقد مضى الزمن الذي كانت فيه المرأة معتمدة كلية علي الرجل ، في حياتها ومعاشها. فالمرأة تعلمت ، وعملت ، ومرت بتجارب وخبرات عديدة ، داخلياً وخارجياً ، ومن خلال ذلك كله ، لم تعد فكرة الزواج مؤرقة بالنسبة لها ، أو لنقل بالنسبة لقطاع مهم من النساء ، أقصد المتعلمة المثقفة ، المستقلة ، المسؤولة ، التي باتت يشغلها مستقبلها المهني بأكثر من مستقبلها كزوجة وأم".

٢- القيم إزاء نمطي الزواج :

التساؤل هنا حول نظام الزواج أكثر تفصيلاً ، ويركز علي نمطيه

الرئيسيان :

( أ ) الزواج الشرعي ، والذي يتخذ الصيغة الرسمية ، دينياً واجتماعياً ، ويوضح جانباً من المواقف القيمة للمبحوثين ازاء نظام تقليدي مستقر اجتماعياً.

(ب) الزواج العرفي ، والذي يشيع اعتباره صيغة مستجدة للزواج - رغم قدمه - وذلك بكل ما تحفل به من التباسات في الفهم والممارسة علي المستويين الاجتماعي والديني .

### ( أ ) الزواج الشرعي

لم يرفض أو يعترض أحداً من أفراد العينة علي صيغة الزواج الشرعي ، وان تباينت منطلقاتهم للقبول ، بين ما هو ديني وما هو اجتماعي. بيان ذلك أن نسبة الثلثين (حوالي ٦٦%) تؤيده من منطلق ديني ، فهو بتعبيرهم : (١) الأساسي (٢) وأكثر صيغ الزواج صحة من ناحية الشرع.

في حين أوضحت النسبة الباقية ( حوالي ٣٣%) موافقتها لأسباب أخرى ، يصح توصيفها بالاجتماعية. فهو بتعبيرهم أيضاً: (١) الصيغة المقبولة اجتماعياً للارتباط (٢) أكثر أماناً واستقراراً من الصيغ الأخرى للزواج (٣) يمنح الشخص الاعتراف وقدر من الاحترام الاجتماعي. وجمالاً نستطيع أن نقول بأن الجميع - أفراد العينة - خاضع "تسبيياً" لقيم المجتمع التقليدي بصدد صيغة الزواج الشرعي ، سواء أكانت تلك القيم منشأها الدين ، أو العادات والتقاليد والعرف السائد اجتماعياً .

### (ب) الزواج العرفي

أما فيما يتعلق بهذه الصيغة من الزواج ، فهناك ملاحظة ينبغي نكرها بداية ، وتتمثل في أن هناك نسبة كبيرة ( تصل الي حوالي ٧٠%) من أفراد العينة نظرت وقيمت الزواج العرفي من خلال الرأي الشائع عنه مؤخراً ، باعتباره غير مشروع ، وغير مقبول دينياً ، وأن من يقومون به هم أناس مفقدون لشروط الأهلية ... وما الي ذلك .

وغاب عنهم معرفة أنه زواج مشروع دينياً ، يتم بموافقة الشريكين ، وحضور الشهود ، إلا أن من يقوم بإتمامه هما الشريكين ، دون حاجة لوجود الموثق الشرعي ، ولا الحاجة الي الاعلان عنه علي نطاق اجتماعي واسع.

ومن ثم فهو مقبول دينياً ، وان كان غير مستحب اجتماعياً . نظراً لتفضيه الراهن بين أجيال الشباب صغير السن ، غير المتحمل لمسئولية الارتباط والزواج، وكذا للمشكلات التي قد تترتب عليه.

الموقف من الزواج العرفي	
الرفض	٦٦,٦%
القبول	٣٣,٣%

- وكما يتضح من الجدول ، فإن نسبة رفض الزواج العرفي بين المبحوثين هي ضعف نسبة قبوله، والتي جاءت مشروطة وليست مطلقة . بيان ذلك يتضح فيما يلي :

أ- جاءت أسباب الرفض من منطلق أن الزواج العرفي :

(١) بلا ضمانات (٦٦%)

(٢) يفتقد لأهم شروط الزواج ، وهو العلانية (٧٥%)

(٣) يتم دون وجود ولي للفتاة "العروس" (٤٠%)

(ب) أما القبول فجاء لسببين هما :

(١) أن هذه العلاقة هي علاقة خاصة ، وهي سليمة طالما أنها قائمة

علي الاختيار الحر وظروف الشريكين (الخصوصية).

(٢) كما وأنها ممكنة ومقبولة حال كون الشريكين علي درجة من النضج، تؤهلها لتحمل مسئولية الزواج وفقاً لهذه الصيغة (المسؤولية).

- وهما السببان اللذان أجمع عليهما هذا الفريق من المؤيدين.  
 - ورغم ان التحليل الأولي لموقفي القبول والرفض قد يجعلنا نقرر نزوع المؤيدين الي قيم الحرية والخصوصية ، في مقابل نزوع الراضين الي قيم المحافظة والتقليد ، إلا أن ما أتضح لنا من حالة عدم الدراية بماهية هذا النوع من الزواج. من قبل نسبة كبيرة من هؤلاء المبحوثين ، سواء المؤيدين أو الراضين ، جعلنا لا نستطيع أن نحكم "باطمئنان" علي موقفهم القيمي منه، حيث أن هذه الحالة قد مثلت حاجزاً أمام إدراكهم ورؤيتهم المشكلة لمواقفهم القيمية إزاءه، سواء بالقبول أو الرفض.

- ومن ناحية أخرى، نجد أن الفريق الراض لم يصدر حكمه هذا من منطلق محافظ كلية - وان كان هو الغالب - ذلك أن من بين الراضين قسماً ارتكز في موقفه هذا علي أن وضعية المرأة في هذه الصيغة تعد ضعيفة، فهي تقريباً بلا ضمانات أو حقوق . ومن ثم فالرفض هنا لا يعد وليداً لمنطلقات اجتماعية أو شرعية محافظة، بقدر ما هو قائم علي رؤية تنتصر للمرأة وحقوقها، وهو من ثم موقف قيمي تقلمي.

### (ح) المواقف القيمية إزاء المرأة :

يمثل الموقف من المرأة وحقوقها ، ومسألة مساواتها بالرجل ، واحدة من أهم القضايا الاشكالية . وإذا كان الظن لدينا أن هذه المسألة تعد محسومة لدي فئات المتقفين عموماً ، والذين نتوقع انحيازهم الي اقرار حقوقها في المساواة ، فإن ما كشفت عنه رؤى وتوجهات المبحوثين إزاء تقييمهم لمكانة المرأة في المجتمع المصري، وحققها في المساواة مع الرجل يكشف لنا قيماً

متباينة ، يكاد يفصل بين البعض منها والبعض الآخر مسافة كالتالي توجد بين أكثر الرؤي التقليدية محافظة من ناحية ، وأكثر الرؤي الحداثية تقدمية من ناحية أخرى.

- ولنناقش نتائجنا في هذا الصدد بقدر أكبر من التفصيل :

(أولاً) مدى الرضاء عن مكانة المرأة في مصر :

مدى الرضاء عن مكانة المرأة في مصر	
٣٣%	رضاء كامل
٢٥%	رضاء نسبي (الي حد ما)
٤٢%	اعتراض

(١) كما يتضح من الجدول ، فهناك حالة من الرضاء التام تشمل (٣٣%) من اجمالي العينة . وهم يطرحون مبررات رضاءهم في هذا السبيل منطلقين من جملة قيم تقليدية صرفة ، وهو ما يتضح في تقريراتهم :

(١) "لابد ان نقيم مكانة المرأة في مصر في ضوء خصوصية المرأة الشرقية، وليس بشكل عام. كما يحدث في الغرب ، حيث تفقد المرأة لديهم خصوصيتها كإمرأة".

(٢) "تتمتع المرأة في مصر بمكانة مرتفعة حال كونها أما أو مسنة".

(٣) "تحدد المرأة - بذاتها - مكانتها ، سواء أكانت مرتفعة أو منخفضة، بشخصيتها وسلوكها في محيطها المباشر".

- لنا أن نلاحظ - بالطبع - مدى ما تتسم به مبررات هذا الفريق من تقليدية تنزع نحو ما هو مثالي فردي محدود النطاق ، يبتعد عن جوهر الأوضاع المجتمعية المحددة للمكانة ، والتي لابد وأن نقيم المرأة من خلالها علي أسس موضوعية، بعيداً عن أوضاع تلك المرأة الذاتية ، كالمرحلة العمرية التي تمر بها ، أو سلوكياتها الشخصية ،

التي قد ترفع مكانتها لدى البعض ، في حين تتحدر بها لدى البعض الآخر ، أو حتي بالاحتكام الي خصوصيتها الثقافية ، علي اعتبار . انتمائها الي الشرق المناقض - في قناعاتهم - للغرب .

(ب) من ناحية أخرى ، نجد أن ما نسبته (٢٥%) من عينتنا يبون "رضاءً نسبياً" إزاء أوضاع المرأة في مصر . وهو الموقف الذي يتضح في تقريراتهم التالية:

(١) "مكانة المرأة في مصر ليست سيئة بشكل مطلق . كما وأنها تتمتع

بمكانة مقدره ، سواء في الريف ، والذي تقوم فيه بدور أساسي ، باعتبارها شريك للرجل . أو في المدينة ، والتي تبوأَت فيها مناصب قيادية في مجالات عديدة".

(٢) "قد تحدث "مبالغات" بشأن دور المرأة ومكانتها في مجتمعنا - من

قبل المنظمات النسائية تحديداً - مما يتسبب في مشكلات وتوترات مزعومة" إزاء الرجل".

(٣) "هناك فهم خاطئ من جانب بعض الرجال ، وليس جميعهم ،

للمرأة ودورها ومكانتها. فهناك - علي سبيل المثال - من يرمي بالمسئولية علي المرأة في السلبيات دون الرجل . كذلك هناك قدر من التمييز ضدها مقابل الرجل ، ودليل ذلك انها تحاسب - في بعض الاحيان - حسابا أكثر شدة ، اجتماعياً وقانونياً ، اذا هي ارتكبت نفس السلوك السيئ الذي قد يرتكبه الرجل . إلا أننا لا نفرّد بذلك ، فهناك بعض صور التمييز ضد المرأة التي توجد في الغرب المتقدم، والذي نلاحظه في (الأجور والمرتبآت ) علي سبيل المثال".

\* لعل من أبرز ما نلاحظه علي هذه المجموعة من المبحوثين ، والذين اختاروا عنوانه موقفهم القيمي إزاء مكانة المرأة ووضعيتها في مصر، بالرضاء النسبي ، إنهم أكثر ميلاً الي تأسيس موقفهم بالاحتكام الي معايير

أكثر موضوعية ، اجتماعية وقانونية ، داخلية وخارجية. كما وأنهم لم "يتورطوا" في إصدار أحكام قاطعة حدية ، كالتقبل التام أو الرفض التام ، وإنما كانوا يركزون علي جوانب السلب والايجاب في الاجمال.

هذا وإذا أردنا تصنيف موقفهم القيمي إزاء المرأة ومكانتها في مصر لوجدنا أنه أميل الي الاصلاحى . وهو الموقف الذي يتبناه الذكور والاناث بالتساوي ضمن هذه النسبة من العينة .

(جـ) وعلي الجانب الآخر ، هناك نسبة (٤٢%) من العينة ، والتي تبدي اعتراضاً قوياً وواضحاً علي مكانة المرأة وأوضاعها في مصر، حيث يرون أنها:

(١) "في وضع متدني ، فهي جاهلة وفقيرة ومريضة ، خاصة في الديئات والمستويات الاجتماعية المتدنية ، مع ملاحظة ان هذه المستويات هي الغالبة علي مجتمعنا".

(٢) "كذلك هناك أوجه تمييز ضد المرأة ، رغم كل الصحوة المزعومة والشكلية في المجتمع ، وبالذات في المدينة".

(٣) "مكانة المرأة هامشية ، رغم أن نوي التوجهات الدينية والمحافظة - بشكل عام - يعلنون العكس".

\* وكما نرى، يعبر هذا الموقف القيمي عن منطلقات أكثر راديكاليه إزاء الأوضاع الاجتماعية بشكل عام - تدني المستويات الاجتماعية ، وشكلية تتاول القضايا والمشكلات ، وغلبة التوجهات الدينية والمحافظة - وأوضاع المرأة بشكل خاص، وهو الموقف الذي لو قورن بسابقه الذي يبدي رضائه التام إزاء أوضاع المرأة ، لا تضح لنا مدى الفجوة التي تفصل بين المواقف القيمية للمبحوثين، والذين يتسمون - في مجملهم - بقدر من التقارب علي مستويات وجودهم الاجتماعي / الطبقي.

وقد يكون من المهم للغاية أن نذكر أن الفئة الغالبة المشكلة لهذه النسبة الراضية (تقدر بـ ٧٠%) قد تمثلت في العاملات ضمن المنظمات

غير الحكومية ، وتحديدًا التي ينصب نشاطها علي المرأة ، وحقوق الانسان، في حين مثلت نسبة الذكور ضمن هذه المجموعة حوالي (٣٠%) . وهو أمر منطقي ، الي حد كبير، فالمرأة أكثر اهتماماً بشئون نفسها، كما أن هذه الفئة - بالذات - هي الأكثر احتكاكاً بأوضاع المرأة ، في الريف والحضر ، رغم كل الملاحظات والمواخذات ، التي قد يطرحها البعض عليها ، ناقداً لدورها، ومحملاً اياها لتبعات تصل الي حد اتهامها بتأجيج الصراعات بين الرجل والمرأة علي مستوي المجتمع ككل. بل واتهامها - أيضا - بالتغريب ، وعدم مراعاة خصوصية المرأة في مصر. الي حد الرغبة في عزلها عن سياق التقدم الذي يتيح لها قدراً أكبر من التنمية علي المستوي الانساني.

(ثانياً) : الموقف ازاء قضية المساواة:

الموقف من قضية المساواة	
أوافق	٦٦,٦%
أرفض	٣٣,٣%

فيما يتعلق بقضية المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، أعرب (ثلثي) العينة عن تأييدهم للمساواة ، في حين اعترض عليها (الثلث) الباقي.

\* جاءت منطلقات مؤيدو المساواة من مصدرين مختلفين ومتباينين ، أحدهما ديني محافظ (٣٧,٥% من العينة)، والآخر اجتماعي تقدمي (٦٢,٥%)

- حيث يري الفريق الأول :

(١) "ان الله قد خلقنا متساوين ، ورغم ذلك فهناك اختلاف في الأدوار".

(٢) "نحن متساويين منذ البداية ، أما اختلاف النوع : ذكر - انثي ، فهو طبيعة الخلق في الكون أجمع".

- أما الفريق الآخر فيعتقد :

(١) "ان المساواة بين الرجل والمرأة هي الأساس والأصل ، وأن التفرقة والتمييز بينهما قد جاء نتيجة لتراكم تاريخي من حكم المجتمع الذكوري".

(٢) "المساواة بينهما في الحقوق والواجبات هي الأساس ، فالبشر جميعاً متساويين ، ومن ثم فليست المساواة منحة من الرجل للمرأة ، وإنما هي حق لا بد من الحصول عليه وإقراره بشتي الطرق".

\* وعلى الجانب الآخر ، كان هناك اعتراض (٣٣,٣%) من العينة علي المساواة بين الرجل والمرأة. أما عن أسباب ومبررات هذا الاعتراض فتباينت بشدة ما بين أقصى درجات المحافظة والتقليدية ، وهو الغالب علي هذا الفريق (حوالي ٨٤%) من ناحية ، وأكثر المواقف راديكالية من قضية المساواة بين الرجل والمرأة من ناحية أخرى (بنسبة ١٦%).

- بيان ذلك ما قرره (الفريق الأول) في عبارات من قبيل :

(١) "لا أؤيد المساواة بينهما كما هي مطروحة ، فهي لا تتناسب مع مجتمعنا الشرقي".

(٢) "ضد المساواة بين الرجل والمرأة ، خاصة في الزواج وداخل الأسرة ، فالرجل لا بد وأن يكون أعلي من المرأة مادياً وثقافياً ، والا ما صلحت العلاقة بينهما".

- أما (الفريق الآخر) المعترض علي المساواة، فيقرر :

" لا أؤيد المساواة مع الرجل ، فالرجل ليس مثلاً تقتدي به المرأة وتحاول أن تتساوي معه أنا أسعي لتحقيق انسانيتي بغض النظر عن النوع".

\* وكما نلاحظه، ورغم أن مبررات الاعتراض علي المساواة ، قد انطلقت - في معظمها - من خلال نسق قيمي تقليدي محافظ ، إلا أن ما نسبته (١٦%) من اجمالي تلك المجموعة الراضة للمساواة ، قد أسست رفضها علي قيم

بالغة التقدمية عميقة الوعي . حيث هي واعية بأن المسألة الأكثر أهمية ، والتي لا بد من التركيز عليها ليست في أن تسعى المرأة للمساواة بالرجل ، بقدر ما يسعى كلاهما الي مستوي انساني أرقى وأكثر تقدماً .

- فضلاً عن ذلك ، كان من الملفت أن تأتي الدعوة الي عدم المساواة بين الجنسين من المرأة ذاتها ، مثلها في ذلك مثل الرجل ، فنسبهما المئوية متقاربة للغاية ازاء هذه القضية وفقاً للنوع (٥٥% ذكور - ٤٥% أناث ) ، بل إن المرأة قد تتبني -في بعض الاحيان-الرؤية الأكثر تقليدية ومحافظة ، والتي ترفض المساواة ، وتؤكد علي ضرورة تفوق الرجل . رغم أن سياقاً اجتماعياً تنتمي اليه هذه النسبة من الاناث وتقدر بحوالي ١٦% من اجمالي العينة (نوعية تعلم ، وعمل ، ومستوي اجتماعي/ طبقي ... الخ) كان من المفترض - نظرياً - أن يفضي بنا الي نتائج أخرى مغايرة تماماً (\*)

• وفي الاجمالي ، فقد أثار التساؤل المتعلق بالمرأة ، كما كبيراً من الاستجابات المتباينة ، والتي عكست صراعاً قيمياً - بين المبحوثين - كان الظن الغالب أنه محسوم بالنسبة اليهم لصالح المساواة ، والانتصار لحقوق المرأة ، بيد أن التباينات القيمة الي خرجنا بها من خلال رؤاهم وافاداتهم دلت دون شك ، علي أن العديد من القضايا الاجتماعية الخلاقية تفرق بينهم بأكثر مما تقرب ، رغم كافة العوامل الموضوعية ، التي كان من الممكن أن تدل - ظاهرياً - علي العكس.

(\*) حيث أن منهن حاصلات علي درجة الدكتوراه ، وتعملن ي مجال المنظمات غير الحكوميه ، والمعلوماتيه فضلا عن انتماء معظمهن الي الشرائح العليا من الطبقة الوسطي